وهو الاوجه **خاتمة** قال شيخنا في شرح المنهاج من ادى
عباده مختلفا في صحتها من غير تقليد للقابل بها لزمه اعادتها
لان اقدامه على فعلها عبث **فصل** في الصلاة على الميت ومن عن
بالمدينة وقيل هي من خصائص هذه الامة **صلاة الميت** اي الميت
المسلم غير الشهيد **فرض كفاية** للاجماع والاخبار **كغسله**
ولو عريقا لانا مامورون بغسله فلا يسقط الفرض عنا الا
بفعلنا وان شاهدنا الملئكة تغسله و يكفي غسل كافر
وتحصل اقله **بتعميم بدنه بالماء** مرة حتى ما تحت تلفه الاقلف
على الاصح صبيا كان الاقلف او بالغا قال العبادي ويقص الخصية
يجب غسل ما تحتها فعلى المرجح لو تعذر غسل ما تحت القلفة
بانها لا تنقلص الا بجرح يعم مما تحتها كما قاله شيخنا واقره
غيره واكماله تثليثه وان يكون في خلوة وجميعه وعلى مرتفع
بما يدر الا لحاجة كوسخ وبرد فالمسخن حينئذ اولى والمالح
اولى من العذب و يبادر بغسله اذا تيقن موته وهي
شك في موته وجب تاخيره الى اليقين بتغير ريح ونحوه فذكروا
العلامات الكثيرة لانها تفيد حيث لم يكن هناك شك ولو
خرج منه بعد الغسل نجس لم ينقض الطهر بل يجب ازالته فقط
ان خرج قبل التكفين لا بعده ومن تعذر غسله لفقد ماء
او لغيره كما مر تيمم ولو غسل تهري يمم وجوبا **فرع** الرجل
اولى بغسل الرجل والمراة اولى بغسل المراة ولرجل غسل جليلة
ولزوجة لا امة غسل زوجها ولو تبعضت غيره بلا مس بل تلف
خرقة على يد فان خالف صح الغسل وان لم يحصل الا اجنبي او المراة
او اجنبيه او الرجل يمم الميت نعم لهما غسل من لا يشتهى من صبي

تنقلص

او بهيمة محل نظر **محل** ومسه واولى الرجال به اولاهم بالصلاة
عليه كما ياتي **وتكفينه بساتر عورة** مختلفة بالذكورة
والانوثة دون الرق والحرية فيجب في المراة ولوامة
ما يستر غير الوجه والكفين وفي الرجل ما يستر ما بين السرة
والركبة والاكفا بساتر العورة وهو
وهو ما صححه النووي
في اكثر كتبه ونقله عن الاكثرين لانه حق الله تعالى وقال
اخرون يجب ستر جميع البدن لا الزائد على ستر العورة لتاكد
امره وكونه حقا للميت بالنسبة للغرماء والكفن للتركة
ثلاثة يعم كلا منها البدن جميعه وجاز ازار ادخلها
قميص وعمامة و للانثى ازار وقميص فخمار فلفافتان
و يكفن الميت بماله ليسه حيا فيحرم حرير ومخيط
للمراة **لا الصبي** مع الكراهة ومحل جهيزه التركة
الا لزوجة وخادمها فعلى زوج فمن عليه نفقتها
فان لم تكن له تركة فعلى من عليه نفقته من قريب
وسيد فعلى بيت المال **فعلى** سير المسلمين ويحرم
التكفين في جلد او وجد غيره وكذا الطين والحشيش
فان لم يوجد ثوب وجب جلد ثم حشيش ثم طين فيما
استظهره شيخنا ويحرم كتابته شيء من القرآن او اسماء الله
تعالى على الكفن ولا باس بكتابة بالريق لانه ثبت وافتى
ابن الصلاح بحرمة ستر الجنازة بحرير وكذا مراة كما يحرم
تحريبن بينها حرير وخالف الجلال البلقيني فيجوز الحرير
فيها وفي الطفل واعتمده جمع مع ان القياس الاول **ودفنه في**

Copyright © King Saud University